

تحليل مؤشرات الدين العام في العراق للمدة (2010-2020) (وإمكانية خروج منها

سرکار احمد عبدالله^١ دلشاد احمد شريف^٢ يكاو حمد عبدالله^٣ بيستون عبدالمجيد عثمان^٤

^{١،٢،٣} قسم ادارة المنشآت السياحية، المعهد التقني كوية، جامعة أربيل التقنية، أربيل، العراق

^٤ قسم ادارة الأعمال، المعهد التقني كوية، جامعة أربيل التقنية، أربيل، العراق

^٥ قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة نوروز، دهوك، العراق.

الملخص

يعتبر الدين العام احد المشكلات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي وهذه الديون جزء من تركة ثقيلة نجت عن اسباب كثيرة وسياسات خاطئة ادت الى تزايد حجم الدين لذلك هدف البحث الى التحقق من امكانية السلطة المالية في العراق على مدى قدرتها تحمل اعباء خدمة الدين وذلك استناداً الى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للدين العام، والموضوعة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بهذا الموضوع مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من اجل معرفة هل ان الدين العام العراقي ضمن الحدود الآمنة ام انه وصل الى مرحلة الخطر. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان العراق في عام (2016) قد تجاوز الحدود الآمنة للدين العام اذ بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (62.24%) وكذلك في عام (2020) ايضاً قد تجاوز الحدود الآمنة للدين العام اذ بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (76.98%) مما يعد مؤشراً على خطورة حجم الدين العام العراقي وتقل عبء الدين وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاهاً دائئياً.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الاقتدار المالي، مؤشرات الدين العام، الاقتصاد العراقي.

1- المقدمة

يمكن القول ان دين البنك المركزي العراقي للحكومة يدخل ضمن الدين العام الداخلي، هذا يعني ان الاحتياطي الاجنبي يشكل قيداً على الدين المصرفي العام، اذ ان زيادة فقرة الاصول المحلية في ميزانية المركزي العراقي (تقابلها زيادة في العملة المصدرة)، تعمل على استنزاف الاحتياطي، لان زيادة خصوم المركزي العراقي (العملة المصدرة)، تعمل على استنزاف الاحتياطي، من خلال زيادة الطلب عليه.

1.1 مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ما يعانيه العراق من ازمة اقتصادية بسبب انخفاض الايرادات العامة من جهة وزيادة الانفاق العام ولاسيما الانفاق العسكري من جهة اخرى، وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة والذي يتم تمويله من خلال الدين العام (الداخلي والخارجي) لذا فان ارتفاع قيمة الدين العام الى حد الذي لا يستطيع معه الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية اعباء هذا الدين في موازنتها، مما يؤدي الى تراكم

يعتبر الدين العام ملجأهم للحكومات لترميم العجز الحاصل في موازنها العامة خصوصاً في الدول النامية بعد عجز الايرادات جراء الضعف الحاصل في الانظمة الضريبية وكذلك اعتماد بعض الدول النفطية بشكل كبير على الايرادات النفطية ومن المعلوم ان هذه الايرادات تكون دائماً عرضة للتقلب بسبب عوامل عديدة، وهذا بدوره ينعكس على موازين هذه الدول فتلجأ الى الاعتماد على الدين العام بشقيه المحلي والخارجي. ونتجه الدول التي تعاني من عجز في الموازنة الى الاقتراض عن طريق طرح الاوراق المالية والتي تعد من ادوات الدين المهمة التي تستعين بها الدول النامية والمتقدمة

يدخل البنك المركزي العراقي عن طريق ما موجود لديه من احتياطات اجنبية ممولاً بذلك العجز الحاصل في الموازنة العامة وذلك عن طريق الحوالات المخصصة، وبالتالي

البنك المركزي بالإضافة الى الجمهور. كما تقتض الحكومات من الخارج من الأسواق الدولية أو من المؤسسات الخاصة أو العامة، أو الإقليمية أو الدولية. ويكون الاقتراض بتكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة وعادة ما يمول حجم الاقتراض بمقدار تمويل العجز في الموازنة. (الصادق، لطيفة، 1998: 21).

ويتكون الدين العام نتيجة لزيادة نفقات الحكومة على إيراداتها لمدة معينة فتقتض الحكومة من اجل تغطية هذه النفقات، اذ تلجأ الحكومة للاقتراض لتمويل هذا العجز فيتكون الدين العام، ويحدث العجز في الموازنة غالباً في اوقات الركود أو الكساد اذ تقوم الحكومة بزيادة النفقات على الإيرادات الحكومية لانعاش الاقتصاد وتجاوز حالة الركود أو الكساد ويتم تمويل هذا العجز كما ذكر عن طريق الاقتراض. (السامرائي، 2011: 45-51).

هناك عدة تعاريف للدين العام ومنها:

- هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة والهيئات العامة من الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية الوطنية أو الاجنبية أو الدولية مع الالتزام برد المبلغ المقرض ودفع الفوائد طول مدة القرض وفقاً لشروطه. (ابو مصطفى، 2009: 44).

- المبلغ الذي تدين به الحكومة للآخرين الذين أقرضوا ذلك المال. والدين العام هو رصيد. بالمقابل فإن عجز الحكومة هو المبلغ الذي تتجاوز فيه إنفاقها إيراداتها في أي سنة معينة، فعجز الحكومة هو تدفق ويضاف تدفقات العجز كل سنة الى رصيد ديون السنة السابقة ليعطي مخزون جديد من الديون المستحقة (Gruber, 2011: 93).

- هو كل ديون الحكومة والتي يتطلب دفعها أو دفع فوائدها واصولها من المقرض الى المقرض في تاريخ أو تواريخ في المستقبل. (قانون الادارة المالية والدين العام العراق رقم 95 لسنة 2004).

- هو أداة لتمويل الاتفاق العام وهو دين يكتب في سندات افراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصادر في حدود الدولة المقرضة، أو الافراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الاجنبية أو المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، مع التعهد بسداد المبالغ المقرضة ودفع فوائد القرض وفقاً لشروطه. (خصاونه، 2014: 121).

- يتضمن كل ديون الحكومة والتي يتطلب دفعها أو دفع فوائدها واصولها من المقرض الى المقرض في تاريخ أو تواريخ محددة في المستقبل. (محمد وآخرون، 2018: 102).

- وايضاً عرف الدين العام بأنه (مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الخارجية أو الداخلية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط معينة) وينقسم الدين العام الى قسمين، الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي. (عبيد، 2017: 158).

- فالدين العام هو المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة، أو أي شخص معنوي آخر، من الغير، أي من الافراد، أو البنوك، أو الهيئات الخاصة أو العامة أو الدولية، أو من الدول الاخرى، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها، وفقاً

الدين العام بشكل يفوق قدرة الحكومة على الايفاء بالتزاماتها في المدى المتوسط والطويل، وهذا سوف ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني بسبب ما يحدثه من اختلالات مالية تعمق الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن اجبار الحكومة على تبني برامج اقتصادية لها اثر سلبي على حياة اغلبية افراد المجتمع نتيجة لسياسات التقشف التي تطلب المؤسسات الدولية بتطبيقها والتي تؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد.

1.2 فرضية البحث:

تطلق فرضية البحث من فرضية مفادها ان العراق يعاني من مديونية عالية ورغم هذه المديونية فانه قادر على تحمل اعبائها وله القدرة على استدامة دينه نتيجة لما يمتلكه من الموارد اقتصادية كبيرة قادرة على حل مشكلة الدين اذ ماتم استثمارها بالشكل الصحيح.

1.3 هدف البحث:

يهدف البحث الى التحقق من فرضية البحث من خلال تحليل الدين العام العراق خلال مدة من (2010-2020) استناداً الى عدد من المؤشرات المعتمدة في تقييم القدرة المالية للدولة العراقية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية اتجاه داتها ومدى قدرتها على تحمل عبء الدين العام ومقارنتها مع القيم الارشادية التي وضعتها المنظمات ومؤسسات التمويل الدولية المعنية بهذا الموضوع كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

1.4 اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث كون موضوع الدين العام احد أكبر القضايا والمواضيع التي تلقى اهتماماً في الوقت الحاضر على الصعيد العالمي لان قضية الدين وخدمته ومدى قدرة الحقيقية للدول المدينة على تحمل اعبائها في الاجل الطويل الامر الذي يتطلب دراسة هذه المشكلة المتفاقمة في العراق والبحث عن سياسات جديدة لتخفيف من الآثار السلبية لها ووضع حلول عاجلة من خلال اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة للاصلاح واقع الدين العام في العراق ومعرفة مدى قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته الخارجية اتجاه دائنيه.

1.5 منهج البحث:

1.6 هيكلية البحث:

للوصول الى هدف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث خصص الاول الاطار النظري للدين العام متضمناً مفهوم الدين العام واسبابه الداخلية والخارجية أما المبحث الثاني يتناول انواع الدين العام في العراق والمبحث الثالث المؤشرات المعتمدة في تقييم الدين العام في العراق خلال المدة (2010-2020) واخيراً توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

2. الاطار النظري للدين العام

2.1 مفهوم الدين العام

ينشأ هذا الدين كنتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض. اذ تقتض الحكومات من المؤسسات المالية وغير المالية ومن السوق المحلية، والمصارف التجارية أو

عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض يؤدي الى زيادة الدين. (صندوق النقد الدولي، 1998: 14).

2. سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة متغيراً فعلاً تستخدمه السلطات النقدية في التأثير على اسعار السندات اذ يمكن للحكومات عن طريق التحكم في معدلات الفائدة على تلك السندات ان تؤثر في معدلات الفائدة في السوق المالية ومن ثم يتم التأثير على القيم السوقية للاصول المالية الحقيقية، اذ يمكن أن تضع ادارة الدين العام مستوى عاملاً لسعر الفائدة على سندات الدين العام طويل الاجل وتحاول الحكومة المحافظة على ذلك السعر في سوق الاوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة لذا فإنه من خلال التحكم في معدلات الفائدة لسندات القرض العام يمكن التأثير على الفائدة لسندات السائدة في سوق الاوراق المالية. (طاهر، 1988: 117).

3. معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي: ان العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي هي علاقة مترابطة يستدل منها على مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة مشاكل ومخاطر ترايد الدين ومدى قدرة المالية العامة للدولة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل، أي مدى قدرة الدولة على تحمل اعباء الدين سداد الديون، وفي المقاييس العالمية يعتبر تحطي هذه النسبة عتبة ال (60%) تكون القدرة المالية للحكومة في دائرة الخطر ولا سيما اذا ترافق مع معدلات فوائد على هذا الدين أعلى من معدلات النمو الاسمي للاقتصاد وبالعكس اذا انخفضت معدلات الدين العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي يساهم ذلك في اعادة ثقة الحكومة في الاستدامة المالية لاقتصادها ككل والتي تستهدف الحفاظ على ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي والتي تؤدي الى توليد فوائد متزايدة في الاقتصاد تساعد الحكومة لمواجهة الازمات. (يونس، 2012: 29).

2.4. اسباب اللجوء الى الدين العام

يمكن تقسيم اسباب اللجوء الى الدين العام الى نوعين من الاسباب هما الداخلية والاسباب الخارجية.

• الاسباب الداخلية:

1- انخفاض حجم المدخرات المحلية: ان انخفاض حجم المدخرات المحلية في البلدان النامية وجدت مبررها الى الحاجة الى الاقتراض الخارجي كبديل للنقص في حجم المدخرات المحلية ومن اجل ان تحقق تلك البلدان معدلات المرتفعة فانها لجأت الى التمويل الخارجي والذي اوقع اغلب البلدان النامية في خطأ فادح من خلال الاقتراض الخارجي كبديل للاذخار المحلي مما ادى الى تقاعسها عن تعبئة مواردها المحلية. (زكي، 1987: 120).

2- سوء ادارة الدين: ان الاستخدام غير الرشيد للاموال التي حصلت عليها

الشروط معينة. (المحجوب، 1979: 483).

• فقد عرف للدين العام على انه تلك المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الاداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع أو طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المنفردة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضماناً لالتزامات الافراد والمؤسسات الخاصة. (صادق، لطيفة، 1998، 251).

2.2. أدوات الدين العام

1. حوالات الخزينة: اوراق مالية صادرة عن الخزينة، عادة على أساس الخصم، واستحقاقات لاتزيد عن سنة واحدة. (W.B & IMF, 2001: 412). يتم خصم حوالات الخزينة قصيرة الاجل ذات فترات استحقاق تصل إلى سنة واحدة. وكقاعدة عامة، تصدر الحوالات من الحكومات والبنوك المركزية. وبالنسبة لحكومة ما، فإن مسألة اصدار حوالات الخزينة هي وسيلة لتغطية العجز في موازنة الدولة القصيرة الأجل؛ وبالنسبة للبنك المركزي هي وسيلة للسيطرة على سيولة القطاع المصرفي. وعلاوة على ذلك، تمثل الحوالات أداة هامة للسياسة المالية الحكومية والسياسة النقدية للبنك المركزي (Hrvoiova, 2002: 28).

2. السندات الحكومية: أوراق المالية عادة ما تستحق لأكثر من سنة واحدة، وهي صادرة عن الحكومة المركزية لأغراض تمويل النفقات العامة (W.B & IMF, 2001: 398). وأخيراً يمكن القول ان الأوراق المالية هي أدوات الدين الأكثر قابلية للتسويق والأدوات الرئيسية التي تستعملها البلدان التي يمكنها الوصول إلى سوق مالية متطورة اما القروض فبحكم تعريفها هي أدوات دين قابلة للتداول وبالنسبة للبلدان ذات الأسواق المالية المتخلفة أو المقيدة، تميل القروض إلى أن تكون حصة رئيسية من حافظة أدوات الدين، فالقروض هي بدائل قريبة لسندات الدين (Dippelsman, et al, 2012: 9).

2.3. مؤشرات تراكم الدين العام

اذا كان معدل تراكم الدين يشكل نسبة ثابتة من الناتج المحلي الاجمالي فليس هناك مشكلة ولكن هذه المشكلة تبرز اذا كانت نسبة تراكم الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تكون نسب متغيره. اذ ان هذه العلاقة تتحدد بثلاثة مؤشرات رئيسية.

1. عجز الموازنة: أن اتساع محام الدولة وتعدد وظائفها نجم عنه زيادة في حجم الاتفاق العام الحكومي المحلي ينسب أكبر من الايرادات المتحصلة مما ادى الى ظهور مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة الامر الذي استوجب التمويل وذلك من خلال الاقتراض من اجل سد ذلك العجز في الموازنة العامة، ومن الجدير بالإشارة هنا الى أن اختيار وسيلة من وسائل التمويل لها علاقة بحجم الموازنة العامة ويمول هذا العجز من مصادر داخلية ممثلة بالاقتراض من القطاع المصرفي والبنك المركزي وبقية المؤسسات المالية أو من مصادر التمويل الخارجية، من المعلوم ان تمويل

لخدمة الدين الذي جعل موارد النقد الاجنبي في هذه الدول تتعرض للتدهور مما اثر سلباً على ميزان مدفوعات تلك الدول. (زكي، 1987: 12).

2- تدهور شروط التبادل التجاري: ان المقصود بتدهور شروط التبادل الدولي هو انخفاض القدرة الشرائية لصادرات الدول النامية مقارنة مع استيرادتها من الدول المتقدمة والذي يعتبر احد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تأزم الدين الخارجي فالتبادل اللامتكافئ بين الاقتصاد الرأسمالي وبين بلدان العالم الثالث كان احد اهم الآليات التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في نهب واستنزاف الفائض الاقتصادي من اموال الدول النامية.

3- آثار الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي: نظراً لاندماج الدول النامية وبما فيها الدول العربية في الاقتصاد العالمي وتبعيتها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً فضلاً عن التبعية التجارية والتكنولوجية فان ما يحدث في النظام الرأسمالي من تقلبات وازمات فانه يؤثر على اقتصادات تلك البلدان ففي مطلع الثمانينات من قرن الماضي تعرض الاقتصاد الرأسمالي الى ركود اقتصادي اذا ارتفعت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو الاقتصادي فصاحب هذا الركود انخفاض كبير في حركة التجارة الدولية والذي انعكس على الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية من خلال انخفاض الطلب العالمي، فمع التدهور الحاصل في حجم الصادرات للبلدان النامية الى الدول الصناعية مقابل استيراد السلع من تلك الدول فقد لجأت الدول الرأسمالية الى رفع اسعار السلع وخاصة المواد الغذائية من اجل تعويض ارتفاع اسعار النفط العالمي. (ابو حصيرة، 2015).

4- التغيرات في اسعار النفط العالمية: التقلبات في اسعار النفط قد قاد الى تغير كبير في علاقات القوى الاقتصادية الدولية والذي كان له اثرهام في تقليل الفوائض النقدية وانخفاض أنسبائها الى اسواق النقد الدولي عندما انخفضت اسعار النفط مما اثر في ازمة الدين العالمي التي عصفت بقدرة الدول النفطية المدينة على الوفاء بأعباء ديونها وخصوصاً ان المصدر الرئيسي التي تعتمد عليه هذه الدول هو تصدير النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي وان نقص العملات الاجنبية هو احد الاسباب الجوهرية في استمرار عجز موازين مدفوعات هذه الدول وهكذا افتتحت حلقة تراكمية أمام هذه الدول في عجز ميزان المدفوعات الامر الذي يتطلب الاستقرار في الاقتراض ونمو اعباء خدمة الدين. (عبيد، 2015: 61).

2.5. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام:

• الآثار الاقتصادية للدين العام ويمكن إنجازها فيما يلي

1- الأثر على الطلب الكلي: يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول ان الدين العام له آثار طيبة على الطلب الكلي في الاجل القصير حيث يمكن الحكومة من زيادة الاتفاق العام بما تستدنيه، ولكن في الاجل الطويل يحجم هذا الطلب عندما تقتض الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا

الدول النامية وبالتالي عدم وجود محفز منظم يتولى عملية ادارة تلك الاموال وسوء التخطيط والغير في السياسات الاقتصادية ادت الى فشل الكثير من المشروعات مما ادى الى تفاقم مشكلة المديونية. (شاهين، 2012: 34).

3- العجز في حساب ميزان المدفوعات: ان ازمة النمو الاقتصادي جعل كثير من الدول النامية وخصوصاً الدول العربية في حاله مايسمى (التضخم الركودي) نتج عنها حالة من الركود الذي صاحبه موجة حادة من التضخم انعكس بدوره في تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات مما ادى الى اختلال واضح في ميزان المدفوعات الذي دفع الى المزيد من الاستدانة. (ابو حصيرة، 2015: 42).

4- التضخم وتدهور اسعار الصرف: من المعروف ان الدين العام الخارجي هو عبارة عن ارصدة نقدية تحصل عليها الدول من الخارج وتم ضخها في الاقتصاد الوطني ولهذا فان البلدان المثقلة بالديون الخارجية عادة ما تكون اقتصاداتها تعاني من موجات تضخمية حادة والتي اثرت سلباً في موازين مدفوعاتها والتي قادت الى اضعاف قدرة صادرات تلك الدول على التنافس في السوق الدولية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ادت الى تدهور قيمة العملة أمام العملات الاخرى. (شاهين، 2012: 34).

5- ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج: من الاسباب لظاهرة هروب رؤوس الاموال هو ارتفاع اسعار صرف العملة والى وجود تضخم والذي اثر على سعر الفائدة الحقيقي وجعله سلبياً، وهناك اسباب اخرى مثل ازمة الثقة في الوضعية السياسية والاقتصادية كما ان تفشي الرشوة والفساد الاداري واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة الامر الذي انعكس سلباً على الاوضاع الاقتصادية في الدول النامية مما ادى الى احداث ضغوط كبيرة على موازين مدفوعات تلك الدول. (عبود، 2006: 137).

• العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين

نتناول هنا مسؤولية الدائنين التي ادت الى تفاقم ازمة الديون الخارجية للبلدان خلال جملة من العوامل التي يمكن ان نصنفها ضمن العوامل الخارجية التي تقف وراء تفاقم وانقجار ازمة الدين الخارجي لدول العالم الثالث التي ادت الى زيادة حجم الدين الخارجي لتلك الدول ومن هذه العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في ازمة الدين العام هي:

1- ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية: ان الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار الفائدة في الاسواق المالية الدولية له دور كبير في زيادة الدين العام اذ ان تركز الاقتراض بالدولار الامريكي ادى الى تحمل الدول النامية اسعار فائدة عالية واسعار صرف مرتفعة اذن ان فوائد المدفوعة تجاوزت قيمة التمويل الاضافي الصافي مما جعل العديد من البلدان المدينة تتكبد مبالغ متزايدة عبر السنين. (على، 2016: 181) وان الزيادة في هذه المبالغ قد اضطر العديد من الدول الى تخصيص جزء كبير من النقد الاجنبي كبند

الخدمات اللازمة له، ويمكن القول أن الجيل التالي قد انتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها الى سنوات تزيد عن سنوات سداد القروض. (عمر، 2003).

يمثل طلباً.

2- الأثر على الادخار والاستثمار.

2- توزيع الاعباء المالية بين طبقات المجتمع: ويختلف ذلك تبعاً لنوع القرض وإنتاجيته. ففي القروض الداخلية التي تغطي من قبل الأفراد يخفف الدين العام العبء الضريبي عن الطبقة الفقيرة إذا كانت الدولة تعتمد في تمويل نفقاتها على الضرائب بنسبة كبيرة وذلك على اعتبار أن شراء سندات الدين العام يكون من قبل الطبقة الغنية المدخرة. وهنا لا بد من استخدام القرض في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية وليس كإنفاق استهلاكي لأن الدولة لو فعلت ذلك لاضطرت حين تسديد القرض إلى فرض ضرائب جديدة مما يزيد العبء على الطبقة الفقيرة وخاصة إذا كان النظام الضريبي يعتمد على الضرائب غير المباشرة.

3- الأثر على المالية العامة: ويظهر ذلك من جانبين:

الجانب الاول: ان الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة.

والجانب الثاني: فإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات اضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الامر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة مما يؤثر على الاداء المالي العام بشكل سيء، ومن جانب الثاني فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل الى أكثر من ربع النفقات، وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة اعباء الدين.

3. أنواع الدين العام

عند الحديث عن انواع الدين العام فإنه لا يمكن الفصل بين الديون الداخلية والديون الخارجية وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض من حيث أسعار الفائدة واسعار الصرف والنمو الناتج المحلي الأجمالي، ولا يمكن الحديث عن الديون الخارجية دون الحديث عن النفقات المحلية والإيرادات المحلية وجميع المتغيرات المماثلة الأخرى (UNCTAD, 2007: 21).

4- الأثر على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات تقديه

داخلة في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد واقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان.

وقد تكون الآثار الاقتصادية التي تمارسها القروض العامة، بمختلف عملياتها، من طبيعة انكماشية، أو من طبيعة توسعية، أو من طبيعة تضخيمية، وهو ما يتوقف، بصفة اساسية على ثلاثة عوامل، وهي: (المحجوب، 1979: 507).

3.1. الدين العام الداخلي

مفهوم الدين العام الداخلي

يعرف الدين العام الداخلي بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف النائن من (المؤسسات وطنية، افراد) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة والسندات الحكومية، لقاء التعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مدة محدد ويسمى (القرض الوطني). (العبيدي ومحمد، 2018: 88).

1- لتنظيم الفني للدين العام: حجمه ومدته، والمكتسبين فيه، وكيفية استهلاكه، والموارد المالية التي تغطي عملية الاستهلاك هذه، فكل هذه العوامل تؤثر بالضرورة في توجيه آثار الدين العام نحو الانكماش، أو التوسع، أو التضخم.

2- مستوى الدخل القومي، ومستوى التشغيل القومي، ومدى مرونة العرض الكلي لارتفاع الطلب الكلي.

3- طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه الديون، وهل هي نفقات استهلاكية أم نفقات استثمارية. وهذه العوامل الثلاثة تعمل معاً في تحديد طبيعة الآثار الاقتصادية للدين العام في الاقتصاد القومي.

● الآثار الاجتماعية للدين العام

يمكن تعريفه " الدين العام المستحق للمواطنين والشركات والمؤسسات في الدولة (الوحدات المقيمة) نفسها التي أصدرت الدين: (Mc Connell and Brue, 2008) " (13) وتعرف أيضاً الديون الداخلية بأنها الديون التي تصدرها الدولة في إقليمها، ويقوم المواطنون أو من يقعون على إقليم الدولة بصفة عامة بالاكتمال في قروضها وعادةً ما يكتب في هذه القروض بالعملة الوطنية. فالطابع الداخلي للقروض العامة يتحدد بمكان اصدار القرض فإذا تم إصدار الدين في السوق الوطني فإن الدين يكون داخلياً وحتى لو أكتتب فيه بعض الاجانب. (السيد، 1978: 392). وتعريف آخر هو ماتقترضه الحكومة والهيئات العامة للاقتصاد بالعملة المحلية وعادة يكون النائن جهات وطنية. (عمر، 2004: 4). فالدين الداخلي هو المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأداة من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد القومي، وهو بذلك يُعتبر ظاهرة

1- الأثر على العدالة بين الاجيال من المواطنين: عادة ما يتم الاقتراض في الوقت ويتم السداد في زمن آخر تال له، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالاموال المقترضة فإن الجيل التالي هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالانقطاع من الاموال المتاحة للإنفاق على

يبين الجدول رقم (1) ان الدين العام الداخلي اخذ بالانخفاض عام (2011) ليبلغ (6.294) وعام (2012) ليبلغ (5.553) وعام (2013) ليبلغ (3.609) مليار دولار ومعدلات نمو سنويه سالبه (-19.78%) و (-11.77%) و (-35.0) وعلى التوالي ويمكن ارجاع سبب ذلك الى سببين الاولى حجم الدين القديم والذي هو بذمة الحكومة ممثلة بوزارة المالية لصالح البنك المركزي العراقي من خلال اطفاء قيمة السندات والحوالات الحكومية والتي تجاوزته في نهاية (2012) وكذلك انخفاض القروض الممنوحة الى دوائر الحكومية من قبل البنك المركزي لذلك العام (التقرير الاقتصادي، 2012: ص 21) أما السبب الثاني جاء نتيجة ارتفاع ايرادات العوائد النفطية نتيجة ارتفاع في اسعار النفط العالمية، الا ان هذا الانخفاض لم يستمر كثيراً نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية مريها العراق خلال الاعوام من (2014-2017) اذ عاد الدين العام الداخلي بالارتفاع ليبلغ (8.013%) و (27.010%) و (39.800%) مليار دولار للفترة من (2014-2017) بمعدلات نمو السنوية (122.02%) و (237.07%) و (47.35%) و (2.16%) على التوالي وجاءت هذه الزيادة في الدين العام الداخلي نتيجة زيادة الاتفاق العسكري في حربنا ضد داعش و رافق ذلك انخفاض ايرادات النفط العراقي نتيجة انخفاض الاسعار النفط عالمياً مما نتج عن ذلك عجز في موازنة الدولة وبشكل ملحوظ للمدة المشار اليها مما اضطر الحكومة العراقية الى اللجوء الى الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي لاجل تغطية تلك النفقات وسد العجز في السيولة النقدية لتغطية عجز الموازنة، الا ان هذا الدين العام عاد لتراجع خلال الاعوام (2018) و (2019) ليبلغ (35.145) و (32.211) مليار دولار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (-13.56%) و (-8.34%) وجاء هذا التحسن نتيجة انتصار العراق في حربة على داعش.

وما رافق ذلك من انخفاض في الاتفاق العسكري وما رافق ذلك من ارتفاع في ايرادات العراق النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط، لكن هذا لم يدم ايضاً اذ نتيجة جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبشكل ملحوظ مما ادى الى انخفاض كبير جداً في اسعار النفط مما اثر كثيراً على موازنة الدولة والتي اضطرت لسد عجز السيولة النقدية من خلال الدين العام الداخلي اذ وصل الى (53.538) مليار دولار و بمعدل نمو (%66.18).

3.2. الدين العام الخارجي

مفهوم الدين العام الخارجي

ان الدين العام الخارجي هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من دول اجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية، كما عرف البنك الدولي اجالي الدين الخارجي بأنه (مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الاجنبية أو من خلال سلع أو خدمات) فالدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد الذي يستحق الدفع للدائنين في خارج البلاد. (دوابة، 2016: 7).

هو اموال غير المقيمين المقترضة الى الحكومة على مدى عدة سنوات، او هي اجالي الأموال المقترضة مع الفائدة (Arruda, 2000: 5).

اقتصادية توجد في جميع الدول. يمثل الدين العام الداخلي القرض الذي تقوم الدولة بعقده داخل حدودها الإقليمية، ويكون الاكثاب فيه بين الدولة والمواطنين المقيمين على ارض الدولة، فيمكن ان يكون الاشخاص هنا طبيعيين أو معنويين مقيمين في اقليم الدولة دون مراعات لجنسيته، ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية. (دردوري، والاخضر، 2018: 128).

مصادر الدين العام الداخلي

هناك مصادر عديدة يمكن ان تلجأ اليها الدولة لتمويل الدين العام الداخلي منها: (سعود، 2018: 33-34).

1- الاقتراض من الجمهور: تقوم الحكومة باللجوء الى الاقتراض من الجمهور لكي تتمكن من تمويل عجز موازنتها السنوية اذ انها تقوم ببيع السندات الحكومية الى الجمهور .

2- الاقتراض من القطاع المصرفي (المصارف التجارية): يتحدد حجم هذا الاقتراض لسد العجز في الموازنة الحكومية بحجم الاحتياطيات الفائضة لدى هذه المصارف.

3- الاقتراض من البنك المركزي: هناك طريقتان للاقتراض من البنك المركزي الطريقة المباشرة (السحب على المكشوف) والطريقة غير المباشرة (بيع السندات الحكومية).

جدول (1): الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2010-2020) (مليار دولار)

السنوات	اجمالي الدين الداخلي	معدل النمو السنوي %	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي
2010	7.846	1170
2011	6.294	-19.78	1183
2012	5.553	-11.77	1179
2013	3.609	-35.0	1179
2014	8.013	122.02	1188
2015	27.010	237.07	1190
2016	39.800	47.35	1190
2017	40.66	2.16	1190
2018	35.145	-13.56	1190
2019	32.211	-8.34	1190
2020	53.538	66.18	1200

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على:- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للاعوام (2010-2020).

- انخفاض مدة القرض.
- انخفاض مدة السماح.
- ارتفاع سعر الفائدة، وهذه الفائدة خاضعة للتقلب المستمر وذلك طبقاً لظروف العرض والطلب على هذه القروض، وتشتمل هذه القروض على التسهيلات الخاصة بالموالدين والتسهيلات المصرفية.

3- ديون صعبة وديون سهلة: وتنقسم هذه الديون الخارجية من ناحية صعوبتها وسهولتها الى ديون صعبة عندما تكون مدة السداد قصيرة ومعدل الفائدة مرتفع، والعكس صحيح فعندما تكون مدة السداد طويلة ومعدل الفائدة منخفض، فانها تكون سهلة.

4- ديون تقبل اعادة الجدولة وديون لا تقبل اعادة الجدولة: يتم تقسيم الديون الخارجية حسب قابليتها لاعادة الجدولة الى ثلاث انواع:

أ- ديون لا تقبل اعاده الجدولة: وهي المستحقة على منظمات دولية واقليمية كصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرها، ففي هذا النوع من الديون، على الدولة المدينة الوفاء بها في مواعيدها المحددة بصرف النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية. وايضاً يضاف الى الديون التي لا يعاد جدولتها الديون التجارية التالية:

- الديون القصيرة الاجل المتصلة بتمويل التجارة الخارجية وذلك لاهمية هذا النوع من الديون في استقرار تدفق الصادرات والاستيرادات بين الدول المدينة والدائنه.
- السندات الصادرة من حكومة البلد المدين أو من مؤسساتها في الاسواق المالية الخاصة بالدول الدائنة.
- ديون القطاع الخاص، التي تعقدها الشركات أو الافراد مع البنوك التجارية.

ب- الديون التجارية: وهي الديون المستحقة على المصارف التجارية الخارجية، يتم اعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين الطرفين المصارف الدائنة والدول المدينة وتم عمليات اعادة الجدولة في نادي لندن، باستثناء الديون السابقة الذكر.

ج- الديون الرسمية الحكومية: تتم عملية اعادة الجدولة لهذا النوع من الديون عن طريق نادي باريس، وتشتمل في الديون المستحقة لحكومات ومضمونه من حكومات.

من خلال جدول رقم (2) يتضح ان الدين العام الخارجي ارتفع من (60.9) مليار دولار لعام (2010) ليلعب عام (2011) ما يساوي (61.0) مليار دولار وبمعدل النمو السنوي قدر (0.16%) وذلك بسبب زيادة القروض الجديدة لتمويل عجز الموازنة الناجم عن زيادة الاتفاق الحكومي. اما خلال المدة (2012-2013-2014) فقد شهد اجالي الدين الخارجي انخفاض بلغ مقداره (60.3) مليار دولار عام (2012) مقارنة بالعام

كما يشير الدين الخارجي الى التزامات المدين التي يتحملها بلد أو قطاع أو وحدة معينة تجاه غير المقيمين مما يتطلب قيام الجهة المدينة بسداد الفائدة و/ أو المبلغ الاصلي في وقت معين، كما ان القرض الخارجي يشير الى المبالغ التي تحصل عليها دولة ما من الخارج سواء كانت من دولة اخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة دولية أو مصرفية اجنبية، وهنا يجب ان تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض في وقت معين كما تتعهد بسداد الفوائد السنويه المستحقة عليه. (عبدالقادر، 2006: 10).

يشتمل الدين العام الخارجي على القروض التي يكون مصدرها خارج حدود الدولة كان تكون دول او منظمات أو مصارف اجنبية وعادة ما تكون بالعملة الاجنبية وتستعمل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو لتحويل مشاريع اقتصادية أو أي اغراض اخرى. (العبيدي، 2011: 165).

اقسام الديون الخارجية: (عبدالقادر، 2006: 11-12)، (العقلا، 1999: 15-17).

1- ديون قصيرة الاجل ومتوسطة وطويلة الاجل: تنقسم الديون من حيث مدتها الى ثلاث اقسام هي ديون قصيرة الاجل وديون متوسطة الاجل وديون طويلة الاجل. ويمكن تعريف الدين الدولي قصير الاجل بانه الدين الخارجي باجل استحقاق عام واحد أو اقل، وايضاً الفوائد على المتأخرات الدين طويل الاجل، ويتميز هذا النوع من الدين بارتفاع تكاليفه، وعادة لا تلجأ اليه الدولة الا في حالة عدم امكانية الحصول على الديون طويلة الاجل، وعادة تقوم المصارف التجارية بتقديم هذا النوع من الديون قصير الاجل. اما الديون المتوسطة وطويلة الاجل فتعرف بانها الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة، وقد تزيد عن عشر سنوات، وتقدم هذه الديون من مصادر عديدة كان تكون حكومات، أو صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للانشاء والتنمية، وغيرها، يتسم هذا النوع من الديون بانخفاض تكاليفه.

2- ديون رسمية وديون خاصة (تجارية): يمكن تقسيم الديون الخارجية على اساس معيار الجهة التي تتولى تقديمها الى ديون رسمية وديون خاصة (تجارية) فيقصد بالديون الرسمية عندما تقوم الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية، بتقديمها للدول الراغبة والمحتاجة لها، وتتميز هذه القروض بانها ميسرة لاسباب عديدة منها:

● طول مدة القرض.

● وجود مدة السماح مناسبة.

● تميز معدل الفائدة بالانخفاض واحياناً تكون رمزية.

وتستخدم هذه القروض لتمويل مشروعات محددة وفي العادة يتم شراء ما تحتاجه هذه المشروعات من البوالة المانحة للقرض نفسها. اما بالنسبة للديون الخارجية فهي الديون التي تقوم المصارف التجارية بتقديمها، وتعد شروط هذه القروض الموضوعية من قبل المصارف التجارية شروطاً قاسية مقارنة بالقرض الرسمية، ويرجع ذلك الى:

وفيما يتعلق بالمدة (2015) نلاحظ ان حجم الدين الخارجي اخذ بالارتفاع خلال تلك الفترة اذ بلغ (66.1) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي قدر (13.76%) وتعزى هذه الزيادة الى الارتفاع الحاصل في رصيد القروض الجديدة (كقروض صندوق لنقد الدولي)، فضلاً عن زيادة النفقات ولاسيما العسكرية منها بسبب ظروف الحرب مع داعش من ناحية، وتراجع العوائد المالية للصادرات النفطية التي تعد السلعة الرئيسية التي يعتمد عليها للحصول على الايرادات من ناحية اخرى وفيما يتعلق بالمدة (2017-2019) فضلاً عن النفقات الكبيرة المترتبة على تدمير الممتلكات والبنى التحتية للمناطق المحررة الامر الذي تسبب في اختلالات داخلية و الخارجية وعجز كبير ومتزايد في الموازنة العامة، مما اضطر الحكومة إلى اللجوء مرة اخرى للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من اجل تغطية العجز المالي في الموازنة للعام المذكور أما بخصوص قروض اعادة الجدولة فقد شهدت انخفاض خلال تلك الفترة. وفي عام (2016) انخفض الدين العام الخارجي اذ بلغ (63.9) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (3.32%) وذلك بسبب انخفاض القروض الجديدة.

وفيما يتعلق بالمدة (2017-2019) نلاحظ ان حجم الدين الخارجي اخذ بالارتفاع خلال تلك الفترة اذ بلغ (68.3) مليار دولار عام 2017 وبمعدل نمو سنوي قدر (6.88%) واستمر الارتفاع بحجم الدين الخارجي الى ان بلغ (75.3) مليار دولار عام (2018) وبمعدل نمو سنوي بلغ (10.24%) واستمر الارتفاع بحجم الدين الخارجي الى ان بلغ (77.4) مليار دولار عام (2019) وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.78%)

وفي عام (2020) انخفض الدين العام الخارجي اذ بلغ (75.2) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (2.84%) وذلك بسبب انخفاض القروض الجديدة، فضلاً عن زيادة اسعار النفط وزيادة الايرادات الحكومية. لذلك تجدر الاشارة الى انه بالرغم من ما تم تحقيقه من الغاء أو تخفيضات لبعض الديون، الا ان هناك مصادر من داخل البنك المركزي العراقي تشير الى ان هذه الديون والتعويضات الكبيرة ما زالت تشكل عائقاً امام اعادة اعمار العراق من الجديد، لكون الاقتصاد العراقي لا زال يعاني من ارتفاع المستمر في معدلات الفقر والبنى التحتية المدمرة، الامر الذي يتطلب مناشدة الدول على شطب ديونها واعتبار هذه الديون مساهمة من قبلها في اعادة بناء العراق (حسن، 2010: 61). لان معظم هذه الديون تقع تحت وصف الديون الكريمة التي يفترض الغائها كونها وظيفت في تمويل الحروب بدلا من استخدامها في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تصب في صالح الاقتصاد العراقي.

4. مؤشرات الدين العام

وضعت المنظمات الدولية ومنها منظمة التمويل الدولية حدود ومستويات للدين العام كمؤشر يمتد به من قبل الدول المدينة ويفضل عدم تجاوز ذلك المؤشر حفاظاً على الثقة الأتمانية للدولة ومنع المبالغة في الاستدانة من الخارج من جهة، وقيام المنظمات الدولية بالتحذير وعدم الاقتراض في حالة وصول الدول المدينة الى تلك المستويات الحرجة أو قريباً منها من جهة اخرى ومن هذه المؤشرات هي: (عباس، 2004: 15)، (داود، 2009: 41).

4.1. مؤشر نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي:

السابق وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.14-%) واستمرار الدين الخارجي بالانخفاض ليبلغ (59.3) مليار دولار عام (2013) وبمعدل نمو سالب بلغ (1.65-%) واستمر الدين الخارجي بالانخفاض ليبلغ (58.1) مليار دولار عام (2014) وبمعدل نمو سالب بلغ (2.02-%). والسبب في ذلك الانخفاض يرجع الى انخفاض كل من القروض الجديدة و قروض اعادة الجدولة نتيجتا لارتفاع اسعار النفط و زيادة الايرادات الحكومية، مما ادى الى زيادة قدرة الدولة على تسديد جزء من الدين الخارجي و فوائده.

جدول (2): اجمالي الدين العام الخارجي للفترة (2010-2020) (بمليار دولار)

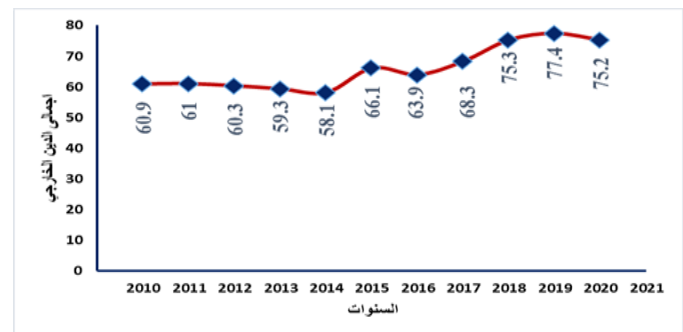
السنوات	اجمالي الدين الخارجي	معدل النمو السنوي %
2010	60.9
2011	61.0	0.16
2012	60.3	1.14-
2013	59.3	1.65-
2014	58.1	2.02-
2015	66.1	13.76
2016	63.9	3.32-
2017	68.3	6.88
2018	75.3	10.24
2019	77.4	2.78
2020	75.2	2.84-

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على:

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports>

Sources: Iraqi authorities; IMF; and World Bank staff estimates and projection

الشكل (1): تطور الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2010-2020)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (2)

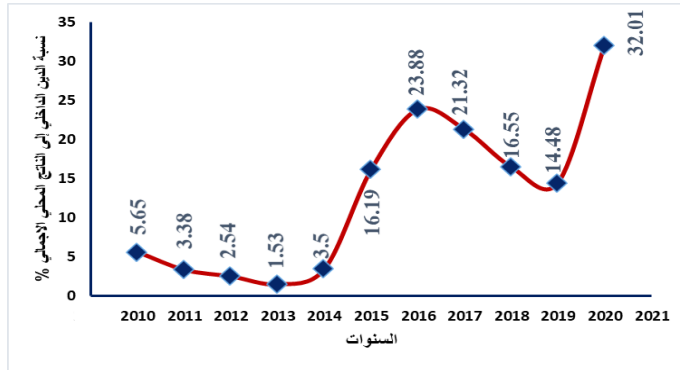
16.19	26.68-	166.77	237.07	27.010	2015
23.88	0.10-	166.60	47.35	39.800	2016
21.32	14.42	190.64	2.16	40.66	2017
16.55	11.34	212.27	13.56-	35.145	2018
14.48	4.78	222.43	8.34-	32.211	2019
32.01	24.82-	167.22	66.18	53.538	2020

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتقاد على:

- بيانات البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2010-2020). - البنك الدولي على الأترنيت

<https://tradingeconomics.com/iraq/gdp>

الشكل (2): اتجاهات نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2020).



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتقاد على بيانات جدول (3)

4.2. مؤشر نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي:

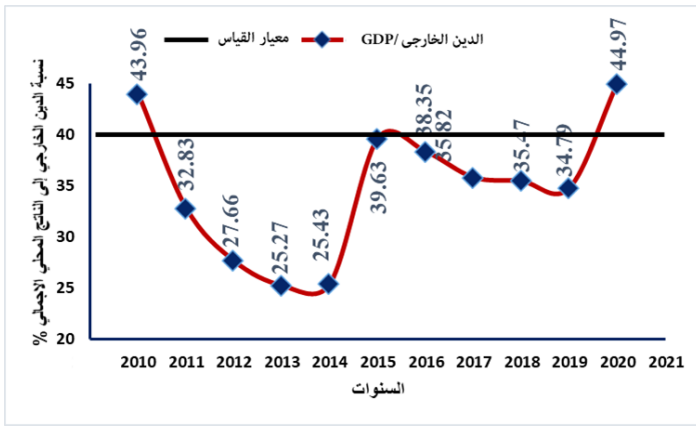
تعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة الحكومة على استخدام القروض الخارجية بالشكل الذي يفي بالطاقة الانتاجية للاقتصاد ويرفع من قدرتها على خدمة ديونها الخارجية، وان ارتفاع هذه النسبة يفسر عدم استخدام تلك القروض بشكل أمثل، وتعتمد الدول الصناعية المتقدمة نسبة (60%) كمعيار قياس، أما اقتصادات الدول النامية وخاصة الدول الاربعة فتعد نسبة (40%) هي النسبة المقبولة (طلفاح، 2005: 5). ان ارتفاع هذا المؤشر يقيس لنا ما يتم تحويله من ايرادات الدولة من النقد الاجنبي الى الدول الاخرى من اجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (4) ان نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي قد كانت مرتفعة في عام (2010) اذ وصلت هذه النسبة الى (43.96%) ولكن ضمن الحدود الأمنة المقدّر ب (60%) من حجم الدين الى الناتج المحلي الاجمالي الا ان من الملاحظ استمرت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي بعد عام (2010) لتصل الى حوالي (25.43%) عام (2014) وليس مستقر مؤشّر نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي تحت (60%) مما يدل على ان سياسة الدين العام الخارجي تسير باتجاه الصحيح اذ ان هذه النسبة بقيت ضمن الحدود الأمنة، اذ ان هناك العديد من المؤشرات الصادرة من البنك الدولي

يقيس هذا المؤشر حجم الدين الداخلي ونسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ليتبين لنا مدى قدرة الحكومة العراقية على الايفاء بالتزاماتها المالية، وحيث ان الاقتصاد العراقي يعتمد في اغلب صادراته على النفط والتي تشكل تقريباً (90%) من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ودخله القومي واستناداً الى ذلك سوف نتناول نسبة نمو الدين العام الداخلي قياساً الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتحديد هل ان الدين في حدود الامان أم انه تجاوز الحدود الأمنة.

ولبيان هذه النسبة يتم من خلال جدول رقم (3) اذ نلاحظ من ان هذه النسبة قد سجلت انخفاضاً من عام (2011) لتبلغ حوالي (3.38%) مقارنة ب (5.65%) في عام (2010) واستمرت هذه النسبة بالانخفاض الى ادنى مستوى لها عام (2013) اذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي (1.53%) وهي ادنى مستوى وصل اليها حجم الدين العام الداخلي بنسبة الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الى ان نسبة نمو الدين العام الداخلي كانت اقل من نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي ويرجع ايضاً الى قدرة الحكومة العراقية على سداد ديون المترتبة بذمتها وذلك نتيجة الى تحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية وزيادة في حجم الايرادات المالية للدولة، الا ان هذه النسبة عادة الى الارتفاع مرة اخرى الا انها بقيت ضمن الحدود الأمنة للدين العام الداخلي لحد (2019) ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (32.1%) عام (2020) ويرجع سبب ذلك على الانخفاض الكبير في الايرادات النفطية وتراجع اسعار النفط بشكل كبير فضلاً عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها العراق ذلك بعد عام (2014) من قبل داعش الامر الذي ادى الى زيادة الاتفاق العام مما ادى الى عجز كبير في الموازنة العامة للدولة العراقية. وبالرغم من ذلك فان هذا المؤشر يوضح بان نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي يشكل نسبة مرتفعة في عام (2020) تبلغ (32.1%) نتيجة جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط مما ادى الى انخفاض كبير جداً في اسعار النفط. يرجع سبب هذا التزايد في نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) في هذه الفترة الى ان معدلات نمو الدين العام الداخلي كانت أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ معدل نمو الدين العام الداخلي في هذه الفترة (66.18%) في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سالب (-24.82%).

جدول (3): نسبة الدين العام الداخلي العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2020) (مليار دولار)

السنة	اجمالي الدين العام الداخلي	معدل النمو سنوي %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو سنوي %	نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي %
2010	7.846	138.52	5.65
2011	6.294	19.78-	185.75	34.09	3.38
2012	5.553	11.77-	218.00	17.36	2.54
2013	3.609	35.0-	234.64	7.63	1.53
2014	8.013	122.02	228.42	2.65-	3.50



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (4)

4.3. مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعبر مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عن امكانيات الاقتصاد بما يحققه من ناتج خلال السنة الوفاء بالتزاماته تجاه الديون إذ ارتفاع المؤشر يعكس حالة سلبية على الاقتصاد والذي يعني ان الاقتصاد أصبح فيه معدل نمو الدين يفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاضه يمثل حالة ايجابية على الاقتصاد والذي يعني بان الاقتصاد أصبح فيه معدل نمو الدين العام اقل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. وتم الاعتماد على هذا المؤشر في معاهدة ماسترخت كأساس للانضمام الى الاتحاد الاوروبي عام 1992 شرط ان لا تزيد نسبة الدين العام (60%) من الناتج المحلي الاجمالي وان تتجاوز هذه النسبة يعني دخول البلاد في ازمة مديونية (خلف، حسن، 2017: 121).

اذن تقاس هذه العلاقة بمؤشرين اساسيين هما:

أ- نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي: وتكون هذه النسبة في حدود الأمان اذا لم تتجاوز (60%) اما اذا زادت عن ذلك فإن الامر يمثل مشكلة فإذا تزايد كثيراً فإننا نكون قد وصلنا إلى مرحلة الازمة، والجدول رقم (5) يبين قيمة هذا المؤشر، وهي وجود تذبذب في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي حيث اخذت بالارتفاع تارة وبالانخفاض تارة اخرى من (2010) ولغاية (2020) ففي بداية المدة من (2010) ولغاية (2013) كان هناك تراجع ملحوظ في اجمالي الدين العام اذ بلغ (62.909) مليار دولار عام (2013) بعد ان كان (68.746) مليار دولار في عام (2010) وهذا يتضح ايضاً في التذبذب الحاصل في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي اذ انخفضت واصبحت النسبة (26.81%) في عام (2013) مقارنة ب (49.63%) لعام (2010) وذلك نظراً لزيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة أسعار النفط، الا ان هذا المؤشر عاد وازداد خلال المدة (2014- 2016) اذ ارتفع اجمالي الدين العام من (66.113) مليار دولار الى (103.7) مليار دولار في حين مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتفع لتصل هذه النسبة الى (62.24%) عام (2016) تعددت حدود الامان بعد ان كانت (28.94%) في عام (2014). وكان سبب هذا التراجع زيادة الاتفاق العسكري نتيجة الحرب على داعش وفي نفس الوقت تراجع اسعار النفط واستمر هذا التذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض للمدة من (2017- 2020) حتى بلغ اجمالي الدين العام (2020) ما يقدر ب (128.738) مليار دولار في

وصندوق النقد الدولي الحدود المديونية الأمانة والتي تختلف من دولة الى اخرى وحسب طبيعة وقوة سياسات السيطرة على هذا الدين وان لاتتجاوز هذه النسبة (50%) - (60%) من الناتج القومي الاجمالي في حالة كانت السياسات قوية و (30%) في حال كانت السياسات ضعيفة الفعالية (نشرة ضمان الاستثمار، 2017: 13).

اذ ان انخفاض نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي يرجع بسبب نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يفوق بكثير عن معدل نمو الدين العام الخارجي وهذا مؤشر ايجابي ويرجع هذا الانخفاض ايضاً الى الاعفاءات الكبيرة التي حصل عليها العراق لديونه الخارجية، فضلاً عن فترات السباح الكبيرة، وكذلك قد ساهم في انخفاض هذه النسبة هو التحسن الملحوظ في اسعار النفط والذي شهدته الاسواق العالمية ووصوله الى مستويات قياسية بعد عام (2011) الذي ساهم ايضاً في انخفاض هذه النسبة هو قيام الحكومة العراقية بتسديد قسم كبير من ديونها الخارجية اذ التزم العراق كدولة مدينة بتسديد ما بذمته من دين خارجي.

وارتفعت عام (2015) بلغت هذه النسبة (39.63%) واستقر الى ان بلغ (44.97) عام (2020) اذ ان هذه النسبة تجاوزت (40%) يعد أمراً سلبياً.

جدول (4): نسبة الدين الخارجي العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010- 2020) مليار دولار

السنة	اجمالي الدين العام الخارجي	معدل نمو الدين الخارجي %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي %
2010	60.9	138.52	43.96
2011	61.0	0.16	185.75	34.09	32.83
2012	60.3	1.14-	218.00	17.36	27.66
2013	59.3	1.65-	234.64	7.63	25.27
2014	58.1	2.02-	228.42	2.65-	25.43
2015	66.1	13.76	166.77	26.98-	39.63
2016	63.9	3.32-	166.60	0.10-	38.35
2017	68.3	6.88	190.64	14.42	35.82
2018	75.3	10.24	212.27	11.34	35.47
2019	77.4	2.78	222.43	4.78	34.79
2020	75.2	2.84-	167.22	24.82-	44.97

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على:

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports>

Sources: Iraqi authorities; IMF; and World Bank staff estimates and projections. موقع البنك الدولي <https://tradingeconomics.com/iraq/gdp>

الشكل (3): اتجاهات نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2020)

Sources: Iraqi authorities; IMF; and World Bank staff estimates and projections. - بيانات البنك الدولي على الأترنيت -

<https://tradingeconomics.com/iraq/gdp>

الشكل (4): مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2020).



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (5)

ب- مؤشر مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي: وهو مؤشر يقيس معدل نمو الدين العام بالمقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وفق هذا المؤشر يكون وضع الأمان عندما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عن معدل نمو الدين العام أو يتساوى معه (مدلة واخرون، 2013: 289) وتطبيق ذلك على بيانات ناتج المحلي الاجمالي والدين العام.

نلاحظ في جدول رقم (6) أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي متذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال مدة الدراسة ولكن الاتجاه العام كان متناقصاً في حين كان معدل النمو السنوي للدين العام يتزايد باتجاه متصاعد، فقد كان معدل نمو الدين العام في عام (2011) حوالي (-2.10%) ثم انخفض معدل نمو الدين العام ليصل في السنوات (2012-2013) الى (-2.14%) و (-4.47%) على التوالي ليعاود الزيادة من جديد الى وصل اعلى مستوى له في نهاية عام (2020) وبمعدل زيادة (17.44%)، وفي الوقت ذاته كان معدل نمو الناتج المحلي يزيد عن معدل نمو الدين العام في بداية مدة الدراسة حيث كان معدل النمو السنوي لناتج المحلي الاجمالي يبلغ (34.09%) في عام (2011) ولكن خلال السنوات المتلاحقة كان معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي متذبذباً الى اوصل الى ادنى مستوى له في عام (2020) ليبلغ (-24.82%)، وهذا يدل على خطورة الوضع على الاقتصاد العراقي واحتمال وصول المشكلة الى الازمة.

جدول (6): معدلان نمو الناتج المحلي الاجمالي والدين العام في العراق للمدة (2010-2020)

السنوات	معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي %	معدل النمو الدين العام %
2010

حين بلغ مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق لنفس العام (76.98%)، تجاوزت الحدود الآمنة. ويفسر ذلك مجموعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت العراق خلال تلك الفترة من احتجاجات وانتشار فيروس كورونا والذي شل الحياة الاقتصادية وعمق جراح الاقتصاد العراقي.

جدول (5): مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2020) (مليار دولار)

السنوات	سعر الصرف	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الدين الداخلي	اجمالي الدين الخارجي	اجمالي الدين العام	نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
2010	117	138	7.8	60	68	5.6	43	49
2011	118	185	6.2	61	67	3.3	32	36
2012	117	218	5.5	60	65	2.5	27	30
2013	117	234	3.6	59	62	1.5	25	26
2014	118	228	8.0	58	66	3.5	25	28
2015	119	166	27	66	93	16	39	55
2016	119	166	39	63	103	23	38	62
2017	119	190	40	68	108	21	35	57
2018	119	212	35	75	110	16	35	52
2019	119	222	32	77	109	14	34	49
2020	120	167	53	75	128	32	44	76
2021	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2010-2020).

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports>

هذه النسبة بالارتفاع مجدداً لتبلغ (160.694 %) عام (2020) قد وصلت المرحلة الخطر، إلا أن هذه النسبة قد تجاوزت الحدود الآمنة. وهذا يعني ثقل عبء الدين الخارجي على الاقتصاد العراقي، حيث جزء كبير من حصيله الصادرات سوف تذهب الى الدول الدائنة.

جدول (7): نسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات العراقية للمدة (2010-2020) (مليار دولار)

السنة	الدين العام الخارجي	اجمالي الصادرات	نسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات %
2010	60.9	51.764	117.649
2011	61.0	79.681	76.555
2012	60.3	94.209	64.006
2013	59.3	90.578	65.468
2014	58.1	85.370	68.056
2015	66.1	51.338	128.754
2016	63.9	41.298	154.729
2017	68.3	57.559	118.660
2018	75.3	85.360	88.214
2019	77.4	81.585	94.870
2020	75.2	46.811	160.646

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: بيانات البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والاجاث.

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports>

Sources: Iraqi authorities; IMF; and World Bank staff estimates and projections.

الشكل (5): نسبة اجمالي الدين الخارجي الى الصادرات في العراق للمدة (2010-2020)

2.10-	34.09	2011
2.14-	17.36	2012
4.47-	7.63	2013
5.09	2.65-	2014
40.83	26.98-	2015
11.37	0.10-	2016
5.07	14.42	2017
1.36	11.34	2018
0.75-	4.78	2019
17.44	24.82-	2020

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على :

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports>

Sources: Iraqi authorities; IMF; and World Bank staff estimates and projections. موقع البنك الدولي

<https://tradingeconomics.com/iraq/gdp>

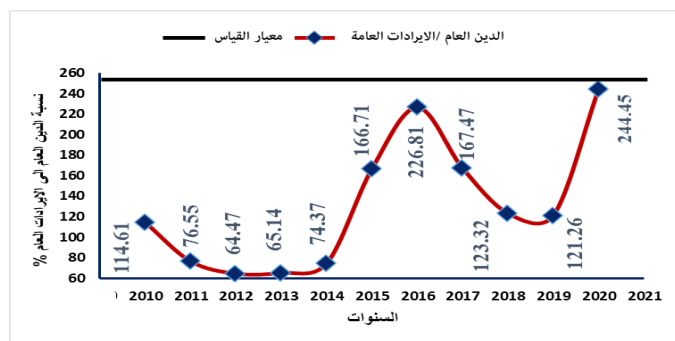
4.4. مؤشر نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى اجمالي الصادرات:

ان هذا المؤشر يقيس مدى قدرة الحكومة العراقية على تسديد ما بذمتها من ديون خارجية من خلال ما يتم استقطاعه من حجم الصادرات اذ ان العراق يعد من احد الدول التي تعاني عبء كبير في مديونيتها وذلك من خلال ما يستقطع من صادرات العراق النفطية ونسبة كبيرة من اجل سداد الديون والفوائد المترتبة عليه الامر الذي انعكس بشكل سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي العراقي، ويمكن توضيح هذا المؤشر من خلال جدول رقم (8)، الذي بينا لنا حجم ما يتم استقطاعه من ايرادات الصادرات نسبة الى الدين العام الخارجي اذ من المعروف ان اغلب صادرات العراق هي صادرات النفطية وقد استحوذت على الجزء الاكبر من اجمالي الصادرات، اذ نلاحظ من خلال الجدول (8) ان هذه النسبة بدت مرتفعة في عام (2010) اذ وصلت الى (117.649 %) ولتنخفض بشكل تدريجي خلال الاعوام التي تلت عام (2010) اذ انخفضت هذه النسبة لتبلغ حوالي (76.555 %) عام (2011) وليستمر بالانخفاض حتى عام (2012) ليبلغ (64.006 %) الا ان هذه النسبة ضمن الحدود الآمنة والتي قدرها البنك والمؤسسات الدولي (135 %).

ويرجع ذلك لتحسن الاوضاع الاقتصادية في العراق في العراق وزيادة صادراته وارتفاع اسعار النفط، الا انه في عام (2013-2016) عادت هذه النسبة بالارتفاع مجدداً لتبلغ (154.729 %) عام (2016) مما يدل ان هذه النسبة قد وصلت المرحلة الخطر.

استمرت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي من عام (2017-2018) اذ انخفضت هذه النسبة لتبلغ حوالي (118.660) عام (2017) وليستمر بالانخفاض حتى عام (2018) ليبلغ (88.214 %) ويرجع ذلك لتحسن الاوضاع الاقتصادية في العراق وزيادة صادراته وارتفاع اسعار النفط، الا ان هذا الانخفاض لم يستمر كثيراً نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية مرهبا العراق خلال الاعوام من (2019-2020) اذ عادت

الشكل (6): اتجاهات الدين العام الى الايرادات العام في العراق للمدة (2010-2020)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (8)

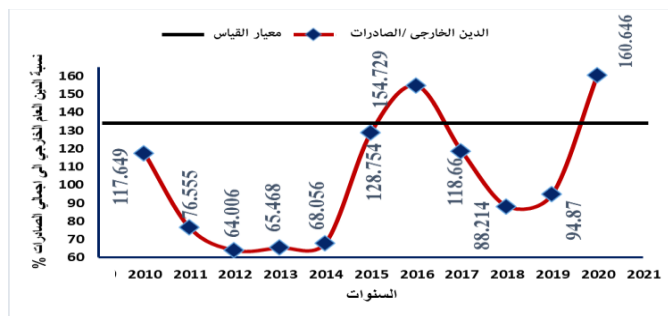
4.6. مؤشر الاقتدار المالي:

ويستدل بها على مدى قدرة المال العام لمواجهة مشكلة ومخاطر تزايد الديون، ومنه يمكن التعرف على مدى قدرة المالية العامة أو عدمها فيتحمل اعباء أو مواجهة مشكلة الديون في المستقبل، وذلك من خلال استخدام معدل النمو السنوي للإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يجب ان يكون هناك تناسب بين معدل نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة.

مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات:

يستخدم هذا المؤشر في قياس قدرة المالية الدولة على مواجهة اعباء دين العام أي من خلال الموازنة العامة يمكن معرفة قدرة الحكومة على مواجهة مخاطر ارتفاع قيمة الاجابية للدين العام، وذلك من خلال استخدام معدل النمو السنوي للإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يجب ان يكون هناك تناسب بين معدل النمو الإيرادات العامة والنفقات العامة وذلك لان نمو الاتفاق العام بمعدل أكبر من نمو الإيراد العام يعني اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات وبالتالي زيادة الاقتراض لسد هذه الفجوة ومن ثم زيادة الدين العام وتهديد الاستدامة المالية، وبالنظر الى موازنة العراق الاتحادية نجد ان معدل نمو السنوي للنفقات العامة يرتفع عن معدل نمو السنوي للإيرادات العامة، وحتى في حالة انخفاض معدل النمو نلاحظ ان معدل انخفاض نمو الإيرادات العامة أكبر من معدل انخفاض نمو النفقات العامة وهذا حتى لو انخفضت القيمة الاجابية للإيرادات العامة فان النفقات العامة سوف تنخفض بمقدار اقل، الامر الذي يؤدي الى مزيداً من عجز الموازنة ومزيداً من الدين العام لسد هذا العجز وتمويل الاتفاق العام، وكما مبين في جدول رقم (9).

و اضافة الى ما سبق يتعين بذل جهود أكبر للتأكد من ان الاقتراض السيادي يحقق الاستدامة المالية. فينبغي للمقترضين ان يحددوا خططا دقيقة للاتفاق من المالية العامة ولعجز المالية العامة حتى يظل الدين العام على مسار يمكن الاستمرار في تحمله. وينبغي



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (7)

4.5. مؤشر الدين العام نسبة الى الايرادات العامة:

تستخدم هذه النسبة في بيان مدى قدرة الدولة على سداد الدين لنا فان انخفاض هذه النسبة تعني مؤشرا ايجابياً على قدرة الدولة المالية في تسديد الدين العام خلال مدة قصيرة وبالعكس في حالة ارتفاع نسبة الدين العام الى الايرادات العامة. والجدول رقم (9) يبين نسبة الدين العام الى الايرادات العامة اذ يلاحظ من الجدول انخفاض نسبة الدين العام الى الايرادات العامة بعد سنة (2010) كان (114.61) خلال مدة (2011-2012) ويعود سبب هذا الانخفاض الى زيادة الإيرادات النفطية والاعتماد عليها وبشكل شبه مطلق في تمويل الموازنة العراقية الاتحادية وكذلك استخدامها في اطفاء جزء من الديون العامة ولكن هذه النسبة ازدادت من جديد خلال سنوات اللاحقة لتصل في نهاية عام (2020) الى (244.45%) وهذا الامر يعد مؤشرا سلبياً على قدرة الدولة على تسديد الدين العام وبالتالي زيادة الفترة الزمنية اللازمة لسداد ديون المتراكمة. وعلى الرغم انها اقل من النسبة الأمنة المتفق عليها، الا انها لازالت تقترب من مستوى خطورة مؤشر الاستدامة المالية وبالغلة (250%)، (صالح، 2017:ص6)

جدول (8):نسبة الدين العام الى الايرادات العامة للمدة (2010-2020) (مليار دولار)

السنوات	الدين العام	الإيرادات العامة	نسبة الدين العام الى الايرادات العام %
2010	68.746	59.98	114.61
2011	67.296	87.90	76.55
2012	65.853	102.14	64.47
2013	62.909	96.55	65.14
2014	66.113	88.89	74.37
2015	93.11	55.85	166.71
2016	103.7	45.72	226.81
2017	108.96	65.06	167.47
2018	110.445	89.55	123.32
2019	109.611	90.39	121.26
2020	128.738	52.66	244.45

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث / النشرة السنوية (2010-2020). - موقع البنك الدولي

وهو ما يمثل (36.20%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي واستمر نصيب الفرد من الدين العام في الانخفاض عام (2012) بلغ (2038) دولار وهو ما يمثل (29.81%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام (2013) بلغ نصيب الفرد من الدين العام (1869) دولار وهو ما يمثل (26.48%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام (2014) حيث بلغ نصيب الفرد من الدين العام (1917) دولار وهو ما يمثل (28.93%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، اذ بداية فترة الدراسة خلال اعوام (2010-2014) نسبة نصيب الفرد من الدين العام الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كانت منخفضة من ضمن الحدود الآمنة المقدّر ب (50%). وهذا يعتبر انعكاساً للتناقص المستمر في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة وهذا يعني تحسن في عبء الدين على افراد المجتمع.

وتزايد نصيب الفرد من الدين العام حيث بلغ نحو (2614) دولار عام (2015) وهو ما يمثل (56.02%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام (2016) حيث بلغ نصيب الفرد من الدين العام (2813) دولار وهو ما يمثل (62.04%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام (2017) حيث بلغ نصيب الفرد من الدين العام (2875) دولار وهو ما يمثل (56.82%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفي عام (2018) نصيب الفرد من الدين العام حيث بلغ (2862) دولار وهو ما يمثل (51.88%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يعتبر انعكاساً للارتفاع في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة (2015-2018) التي يزيد عن حد الامان المقدّر ب (50%).

وانخفضت نصيب الفرد من الدين العام حيث بلغ (2782) دولار عام (2019) وهو ما يمثل نمو (49.08%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وجاء هذا التحسن نتيجة انتصار العراق في حربة على داعش.

وما رافق ذلك من انخفاض في الاتفاق العسكري وما رافق ذلك من ارتفاع في ايرادات العراق النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط. لكن هذا لم يدم ايضاً اذ نتيجة جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبشكل ملحوظ مما ادى الى انخفاض كبير جداً في اسعار النفط مما اثر كثيراً على موازنة الدولة.

وتم ارتفعت نصيب الفرد من الدين العام حيث بلغ نحو (3182) دولار عام (2020) وهو ما يمثل (76.65%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أي ان هذه النسبة كانت في الارتفاع. وهذا يعتبر انعكاس للارتفاع في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة وهو يعكس قضية توزيع الدخل والآثار التوزيعية الناجمة من زيادة عبء الدين على افراد المجتمع. ويجب على الحكومة أن تأخذ بالاعتبار ان قرارات الاقتراض التي تتخذها ستحمل عبء سدادها للاجيال القادمة.

جدول (10): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدين العام في العراق للمدة (2010-2020)

ايضا ان ينظروا بدقة في العائدات التي يمكن ان تحققها مشروعاتهم ومدى قدرتهم على السداد من خلال رفع اليرادات الضريبية قبل الاستعانة بقروض جديدة، وينبغي ان نتأكد من اعداد تقارير شاملة وشفافة عن الدين العام. وهناك مجال لتحقيق انجازات كبيرة في تقوية المؤسسات التي تسجل الدين وتراقبه وتعد تقارير عنه، وهناك حيز امام الدائنين للساح بدرجه اكبر من الافصاح الكامل عن شروط القروض التي يقدمونها للبلدان، وكذلك ينبغي ان تشجع التعاون بين الدائنين الرسميين استعدادا لحالات اعادة هيكله الدين التي يشارك فيها دائنون غير تقليديين فظننا لارتفاع مستوى الدين المقدم من الدائنين الجدد ينبغي ان تفكر في كيفية جعل تنسيق بين الدائنين الرسميين فعالا، لانه غالبا مايشكل اهمية بالغة في تسوية ازمات الديون.

جدول (9): معدل النمو اليرادات العامة والنفقات العامة للمدة (2010-2020)

(مليار دولار)

السنوات	اليرادات العامة	معدل النمو اليرادات (%)	النفقات العامة	معدل النمو النفقات العامة (%)	العجز/ الفائض
2010	59.98	59.94	0.04
2011	87.90	46.54	66.57	11.06	21.33
2012	102.14	16.20	89.17	33.94	12.97
2013	96.55	-5.47	101.04	13.94	-4.49
2014	88.89	-7.93	105.48	4.39	-16.59
2015	55.85	-37.16	71.17	-32.52	-15.32
2016	45.72	-18.13	61.82	-13.13	-16.1
2017	65.06	42.30	63.43	2.60	1.63
2018	89.55	37.64	67.96	7.14	21.59
2019	90.39	0.93	93.88	38.14	-3.49
2020	52.66	-41.74	63.40	-32.46	-10.74

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي / دارة الاحصاء والابحاث/ النشرة السنوية 2020.

4.7. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدين العام:

لقد بلغ عدد السكان في العراق (40.222.503) مليون مواطن عام (2020) هم اللذين يتحملون الدين العام واعبائه، من المفترض ان يتناسب نصيب الفرد من الدين العام مع امكانياته المتمثلة في متوسط نصيبه من الدخل القومي وهذه التناسب يكون في حدود الامان اذا وصل نصيب الفرد من الدين العام (50%) من متوسط دخله السنوي. (عمر، 2004: 14).

ومن خلال جدول رقم (12) يبين بان نصيب الفرد من الدين العام حيث بلغ نحو (2286) دولار عام (2010) وهو ما يمثل (49.27%) من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وانخفض نصيب الفرد من الدين العام نحو (2180) دولار عام (2011)

5. الاستنتاجات

1- وجود تذبذب في مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي، - فمن خلال الجدول (3) توضح لنا البيانات، ان الدين العام الداخلي بلغ (7.84) مليار دولار عام (2010) لينخفض بعدها ويصل الى (3.609) مليار عام (2013) ومن ثم ارتفع الدين ليصل الى (40.66) مليار دولار عام (2017) لينخفض بعدها ويصل الى (32.211) مليار دولار عام (2019) ومن ثم ارتفع الدين ليصل الى (53.538) مليار دولار عام (2020)، هذا التذبذب يعطي مؤشر الى وجود تحيط في اجالي السياسات النقدية والمالية التي تطبق في العراق والتي انعكست بدورها سلباً على الاقتصاد العراقي.

2- وجود تذبذب في البيانات المديونية الخارجية ففي عام (2014) بلغت (58.1) مليار دولار بعدان كانت (60.9) مليار دولار في عام (2010) ويعود سبب ذلك الى ارتفاع ايرادات العراق النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً الا ان الاعوام الاخرى ارتفعت المديونية الخارجية ويصل الى (75.2) مليار دولار عام (2020) وذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط عالمياً الى ادنى مستوياتها نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط ونتيجة وباء كورونا.

3- من الضروري أن تهدف سياسات الدين الحكومي الى الحفاظ على الدين العام عند مستويات اقل من الحدود المحدودة، من اجل منع الآثار الضارة المحتملة على النمو الاقتصادي هذا اولاً، اما ثانياً لكي يكون للدولة إمكانية سداد هذه القروض. اما اذا ما تعثرت الدولة في سداد هذه الديون سيدفعها ذلك للمزيد من الاقتراض أو محاولة جدولة ديونها السابقة مما قد يؤثر في الكثير من الاحيان على سيادة الدولة نتيجة تدخل الدول والمنظمات المانحة في ادارة سياسة البلد الاقتصادية وحيثما حتى السياسية.

4- ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبة (62.24%) عام (2016) ونسبة (76.98%) عام (2020) وهذا الامر يعني توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لخدمة الدين العام مما يؤثر بشكل سلبي ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل يمتد الى المستوى السياسي والاجتماعي بسبب انخفاض مستويات المعيشة وعدم قدرة الدولة على الاتفاق على الخدمات العامة.

5- يعاني العراق من مشكلة تزايد الدين العام (الداخلي والخارجي)، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة بعد عام (2014) بسبب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية والتي ادت الى انخفاض ايرادات الموازنة الاتحادية، وتزايد لجوء العراق الى الاستدانة داخلياً وخارجياً بعد العجز المالي والنقدي الكبير عام (2015) والسنوات التي تلتها وتراكم هذه الديون الى الاجيال القادمة.

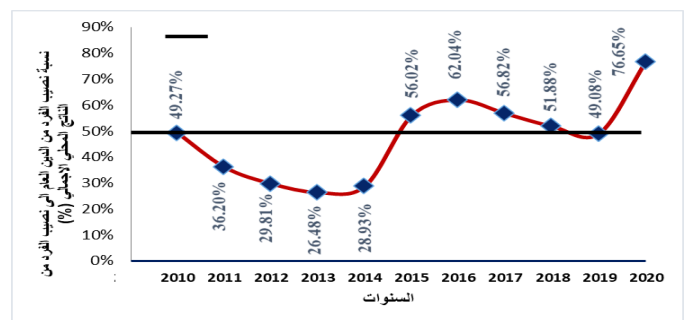
6- ان طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية المتمثلة بهيمته القطاع النفطي والاعتماد الكبير في تمويل الموازنة على الايرادات النفطية جعل اسعار النفط الخام تمارس تأثيراً كبيراً على نسبة اجالي الدين الى الناتج المحلي وعلى قدرة الدولة في تحمل اعباء الدين.

7- نجد ان معدل نمو السنوي للنفقات العامة يرتفع عن معدل نمو السنوي للايرادات العامة، وحتى في حالة انخفاض معدل النمو نلاحظ ان معدل انخفاض نمو الايرادات

السنوات	سعر الصرف	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الدين العام/ الاف دولار	نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى نصيب الفرد من الدين العام (%)
2010	1170	138.5	29.74	4639	2286	49.27%
2011	1183	185.7	30.72	6021	2180	36.20%
2012	1179	218.0	31.89	6835	2038	29.81%
2013	1179	234.6	33.15	7057	1869	26.48%
2014	1188	228.4	34.41	6625	1917	28.93%
2015	1190	166.7	35.57	4666	2614	56.02%
2016	1190	166.6	36.61	4534	2813	62.04%
2017	1190	190.6	37.55	5059	2875	56.82%
2018	1190	212.2	38.43	5516	2862	51.88%
2019	1190	222.4	39.30	5647	2772	49.08%
2020	1200	167.2	40.22	4151	3182	76.65%

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي/ دارة الاحصاء والابحاث/ النشرة الاحصائية السنوية للاعوام (2010-2020). موقع البنك الدولي <https://tradingeconomics.com/iraq/gdp>

الشكل (7): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدين العام في العراق للمدة (2010-2020)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (10)

والوصول الى فائض في الموازنة.

7. المصادر

7.1. المصادر العربية

أولاً: الكتب

السمرائي، عبد الجبار هاني عبد الجبار (2011)، تحليل آثار السياستين النقدية والمالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول المختارة للمدة 1998-2008، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

السيد، عبدالمولى (1978)، المالية العامة- دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي، القاهرة.

الصادق، علي توفيق، لطيفة، نبيل عبدالوهاب (1998)، سياسات وادارة الدين العام في البلدان العربية، ابوظبي، شركة ابوظبي للطباعة والنشر.

العبيدي، سعيد على محمد (2011)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

العقلا، محمد بن علي (1999)، مشكلة الديون الخارجية للدول الاسلامية وآثارها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

المحجوب، رفعت (1979)، المالية العامة القاهرة: دار النهضة العربية.

خصاونه، محمد خصاونه (2014)، (المالية العامة النظرية والتطبيق)، دار المناهج للنشر، الطبعة الاولى، الاردن.

دردوري، لحسن، والاخضر، لقلطي (2018)، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة.

زكي، رمزي (1987)، ازمة القروض الدولية الاسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة.

زكي، رمزي (1987)، الخروج من ازمة الديون الخارجية بين افكار الرومانسية والتصور الموضوعي للارصدة والمديونية العربية، منتدى الفكر العربي، الاردن.

طلفاح، احمد (2005)، الجدارة الأتثمانية السيادة: المبادئ الاساسية - الفوائد والوظائف - المؤسسات - المؤشرات - المجالات، المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

عبود، نعيم ابراهيم (2006)، مشاكل وازمات اقتصادية تقلق العام، دمشق، سوريا.

يونس، محمود (2012)، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، دار التعليم

العامه أكبر من معدل انخفاض نمو النفقات العامة وهذا حتى لو انخفض القيمة الاجالية للايرادات العامة فإن النفقات العامة سوف تنخفض بمقدار اقل، الامر الذي يؤدي الى مزيداً من عجز الموازنة ومزيداً من الدين العام لسد هذا العجز وتمويل الاتفاق العام.

8- اظهرت نتائج تحليل بان نسبة نصيب الفرد من الدين العام الى متوسط الدخل للفرد يزيد عن حد الامان المقدر ب (50%) في سنوات (2015، 2016، 2017، 2018). وفي عام (2020) يزيد بكثير عن حد الامان. وهو يعكس قضية توزيع الدخل والآثار التوزيعية الناجمة من زيادة عبء الدين على افراد المجتمع .

9- نجد ان نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى اجمالي الصادرات في (2016) وسنة (2020) قد تجاوزت الحدود الامنة، وهذا يعني ثقل عبء الدين الخارجي على الاقتصاد العراقي، حيث جزء كبير من حصيلة الصادرات سوف تذهب الى الدول الدائنة.

10- اظهرت نتائج تحليل مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي خلال سنوات اللاحقة كان معدل النمو الناتج المحلي الاجالي متذبذباً الى اوصل الى ادنى مستوى له في عام (2020) ليبلغ (-24.82%) وهذا يدل على خطورة الوضع على الاقتصاد العراقي واحتمال وصول المشكلة الى الازمة.

6. المقترحات

1. يجب على الحكومة العراقية أن تعمل على تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على الصادرات النفطية الامر الذي يؤدي الى زيادة ايرادات الدولة وتقليل العجز في الموازنة العامة وتخفيض حجم الدين العام.

2. ان تسعى السلطات المالية في العراق الى تخفيض تكلفة الدين من خلال ايجاد آليات جديدة ان تسمح بوصول حجم الدين الى مستويات مقبولة وبعيدة عن المخاطر على مدى الطويل والمتوسط.

3. تقليل الاعتماد على مصادر الدين الخارجي في تمويل عجز الموازنة كونه مقوم بالعملة الاجنبية مما يجعل العراق عرضة للالزامات الخارجية بشكل أكبر اضافة الى تراكم الفوائد، والتوجه نحو مصادر الدين الداخلي أكثر.

4. العمل على توجيه الدين الحكومي الداخلي أم الخارجي نحو القطاعات الإنتاجية واستثمار تلك الاموال لتحقيق اهداف التنمية وبالتالي المساهمة في تسديد الديون وفوائدها وأضعاف تراكمها مستقبل بما يحسن الية استخدامها مستقبلاً.

5. لزيادة فعالية وكفاءة ادارة الدين العام، لابد ان تسعى العراق الى وضع استراتيجية متكاملة لادارة الدين العام، تشمل منهجية واضحة للاقتراض وبما يتلائم مع القدرات المالية المتوقعة.

6. البحث عن مصادر جديدة لتمويل العجز بدلاً من الدين المحلي، وخاصة تفعيل وتعزيز دور الايرادات المحلية والقوانين والسياسات ذات الصلة

الموازنة في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة كلية المأمون، العدد (31).

ثانياً: الرسائل و البحوث

سمير ابو مدللة، مازن العجلة (2013)، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد 21، لعدد 1.

عباس، بلقاسم (2004)، ادارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية العدد (33) السنة الثالثة.

ابو حصيرة، مازن ابو حصيرة (2015)، الديون الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة.

عبيد، باسم خميس (2017)، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (9)، العدد (19).

ابو مصطفى، محمد مصطفى (2009)، دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية- غزة.

عمر، محمد (2004)، الدين العام المفاهيم، المؤشرات، الآثار، بحث مقدم الى ندوة ادارة الدين العام، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، مصر.

داود، علي عدنان (2009)، مديات فاعلية وادارة الدين العام في تخفيف النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.

عمر، محمد عبد الحليم (2003)، الدين العام المفاهيم، المؤشرات، الآثار، ورقه عمل مقدمة لندوة ادارة الدين العام، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، 12 ديسمبر.

شاهين، محمد أكرم (2012)، اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة ازهر.

محمد، شياء فاضل، وآخرون (2018)، قياس اثر تطور دين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL، مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية، المجلد (14).

عبدالقادر، لعاطف (2005-2006)، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر للمدة (1994-2005)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلی - الشلف.

نشرة مجلة ضمان الاستثمار (2017) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، العدد 4.

ثالثاً: المجلات والندوات

صالح، مظهر محمد (2017)، الصندوق السيادي الغاطس وضمانات التنمية الاقتصادية، شبكه الاقتصاديين العراقيين.

العبيدي، ميسون علي حسين - محمد، عمرو هشام (2018)، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (62)، العدد (62).

رابعاً: الأتريتبت

<https://tradingeconomics.com/iraq/gdp>

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports>

https://cosit.gov.iq/documents/national_accounts/national_income/reports/alarm

<https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=Iraq+GDP&sa=X&ved=2ahUKEwidhL6mlsL5AhWOXvEDHSiIBaEQ1QJ6BAhOEA>

حسن، محمد عبد صالح (2010)، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق فترة ما بعد 2003 دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد 27.

خلف، عمار حمد، حسن، ضياء عبدالرزاق (2017)، تحليل العلاقة السببية بين استدامة الدين العام الداخلي و الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2011-2016)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي.

دوابة، أشرف محمد (2016)، أزمة الدين العام المصري - رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

خامساً: تقارير والنشرات

سعود، ضياء حسين (2018)، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز

البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للاعوام (2010-2020).

نشرة صندوق النقد الدولي لسنوات مختلفة.

7.2. المصادر الأجنبية

Arruda, Marcos (2000) External debt: Brazil and the international financial crisis, Peter Lenny (Translator), Pluto Press: London.

Dippelsman, Robert, Dziobek Claudia, and Mangas Carlos A. Gutiérrez (2012) "What Lies Beneath: The Statistical Definition of Public Sector Debt"

Gruber, Jonathan (2011) Public Finance and Public Policy, third Edition, United States of America: Published by Worth.

Hrvoľová, Božena (2002) "TREASURY BILLS AND THEIR VALUATION" Volume X, 5/2002 , Published :[https:// www.nbs.sk/_img/ Documents/ BIA05_02/28_30.pdf](https://www.nbs.sk/_img/Documents/BIA05_02/28_30.pdf)

McConnell, Campbell & Brue Stanley (2008) Economics Principles, Problems, and Policies, New York: McGraw-Hill Companiesmm, Inc. edition 17.

UNCTAD (2007) "Proceedings of The Fifth Inter-Regional Debt Management Conference" United Nations, New York And Geneva.

WB & IMF (2001) "Developing Government Bond Markets" The World Bank, Washington, D.C. 20433, USA & International Monetary Fund, Washington, D.C. 20431.